

أرقام ودلالات... عندما يهيمن النفط على الاقتصاد

مجلس قيادة الحزب الديمقراطي الأمريكي

5 أغسطس 2009

Trade Fact of the Week

Democratic Leadership Council (DLC)

ترجمة: علي الحارس

أرقام...

النتاج المحلي الإجمالي في فنزويلا، 2008: 331 مليار دولار.

قيمة صادرات النفط الفنزويلية، 2008: 90 مليار دولار.

وحقائق...

في معظم أنحاء العالم تعد صادرات الموارد الطبيعية من الملحقات المالية ضمن تجارة أكبر تشمل المنتجات الصناعية والخدمات. وتبعاً للتقرير الإحصائي الصادر مؤخراً عن منظمة التجارة العالمية، بلغت قيمة واردات الطاقة والمعادن 2.7 تريليون دولار من أصل 16.5 تريليون هي إجمالي الصادرات العالمية لعام 2007، أي بنسبة تقترب من (16%)؛ حيث بلغت قيمة صادرات النفط الخام والغاز والمشتقات النفطية 2.1 تريليون، والمواد الخام من معادن وكبريت وألماس وحصى وملح: 600 مليار. لكن الحال ليس كذلك في الدول الفقيرة جداً، وبعض الدول شاسعة المساحة، ففيها ينعكس الحال وتتقزم العوائد الأخرى مقابل عوائد الطاقة والمواد الخام.

تصدّر دول العالم المتطور الخمس عشرة بضائع بقيمة 124 مليار دولار، 69 مليار منها عوائد نفطية و27 مليار منها عوائد مواد خام. وتتقارب النسب عند المقارنة مع دول أفريقيا والشرق الأوسط وروسيا وآسيا الوسطى وبعض دول أمريكا الجنوبية. ويختلف الحال بشدة عند المقارنة مع إحدى عشرة دولة هي: الجزائر، انغولا، البحرين، بروناي، العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، عمان، قطر، فنزويلا؛ ففيها يهيمن الطاقة على (90%) من عوائد التصدير.

أرقام ودلالات... عندما يهيمن النفط على الاقتصاد

ولا تقتصر هيمنة الطاقة على عوائد التجارة فحسب. وإنما تتعداها لتشمل الاقتصاد بأكمله.

مال كثير يقابله نتائج قليلة. ففي كتابه الصادر عام 2007 بعنوان (المليار الأسفل The Bottom Billion)، يصف الخبير الاقتصادي بول كولير (Paul Collier) الأداء الاقتصادي لتلك الدول على المستوى البعيد بأنه «يتسم بالركود، أو هو فرقتات وإثارات في توجه مسطح تماما». وهو يرى أن تلك العوائد قد تؤدي إلى تركيز السلطة السياسية في جهة واحدة، والتشجيع على الفساد، وضمور قطاعي الصناعة والزراعة.

وتهدف مبادرة الشفافية في الصناعات التكريرية (EITI) إلى الانتقال من النمط السابق. فهذه المبادرة التي أطلقت عام 2003 تجمع قطاع الأعمال والمنظمات غير الحكومية والحكومات في التزام مشترك لإبراز كافة المبالغ والضرائب التي تدفعها شركات الطاقة والمناجم إلى الحكومات، والسماح بتحقيقات عالمية لمسار تنقل الأموال، وإنشاء جهة إدارية مستقلة تدقق في هذه التحقيقات. وينصب الأمل على أن إمكانية وضع تدفق الأموال تحت المراقبة إذا تحققت فإن الفساد سيتضاءل ويذهب المال إلى جهات مثمرة. وتشمل مبادرة (EITI) ثلاثين دولة تعتمد في اقتصادها على تصدير الموارد الطبيعية، و42 شركة تعمل في مجال مناجم المعادن والطاقة والأحجار الثمينة من الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا والاتحاد الأوروبي والنرويج واليابان والمكسيك والبرازيل، و82 شركة استثمارية، وثلاثة اتحادات تجارية، وتسع منظمات غير حكومية. وفي فبراير الماضي أصبحت أذربيجان الدولة الأولى التي يصادق على تعاونها مع المبادرة، وتفكر ثلاث دول أخرى، أفغانستان والعراق واندونيسيا، بالانضمام لها.

إن السؤال الذي ينبغي أن يطرح هنا هو: هل عدد المشاركين كافٍ في هذه المبادرة؟ إذا أردنا أن نتفحص جانب قطاع الأعمال فإن مبادرة (EITI) لم تمتد عضويتها إلى الشركات النفطية العاملة في الخليج العربي، أضف إلى ذلك الشركات النفطية الأربعة الكبرى في

أرقام ودلالات... عندما يهيمن النفط على الاقتصاد

الصين (CNOOC, CNPC). سينوشيم, سينوبيك), وشركة (PDVSA) في فنزويلا. والشركات النفطية الروسية, ومؤسسات التمويل السيادية في معظم دول العالم النامي. أما الدول المرشحة للانضمام للمبادرة, وعددها 29, فهي موزعة على افريقيا وأوروبا. وتركز على قطاع مناجم المعادن عوضا عن النفط والغاز. ومن الدول المصدرة للمواد الخام في أمريكا الجنوبية لم ينضم للمبادرة غير البيرو حتى الآن. أما من الشرق الأوسط فلم يشارك فيها غير اليمن. كذلك بقيت روسيا خارجها. والى يومنا هذا على الأقل لم تنضم إلى المبادرة من الدول الإحدى عشرة الأكثر اعتمادا على عوائد الطاقة غير دولتين هما: نيجيريا المرشحة في السابق, وقطر باعتبارها داعما ماليا للمبادرة.